

مشروع السنوات الخمس

في الهند

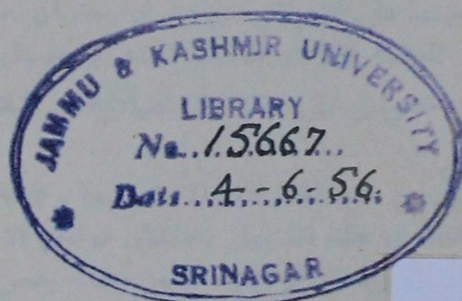
٢ - ثلاث سنوات في مدارج التقدم



مشروع السنوات الخمس

في الهند

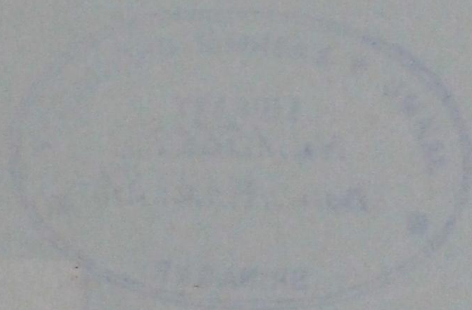
٢ - ثلاث سنوات في مدارج التقدم











تمهيد

فصلنا فى الكتيب السابق من هذه السلسلة من المطبوعات معالم مشروع السنوات الخمس فى الهند ، ونقدم الآن فى هذا الكتيب بيانا بمدى ما نفذ من هذا المشروع فى خلال السنوات الثلاث الاولى من الاجل المضروب لاستكماله

ان مشروع السنوات الخمس ، كما فصلناه فى الكتيب الاول ، يحاول ان يكفل لاهل الهند حياة أصلح وأحسن واهنأ مما كانوا فيه ، بفضل زيادة الانتاج وتوزيع الثروات على أسس أكثر عدلا وقسطا . وقد انقضى على بدء تنفيذه ثلاث سنوات يحسن بعدها ان نتبين مدى ما نفذ منه فى سبيل تحقيق هذه الاهداف ومدى ما لا يزال منه فى دور التنفيذ

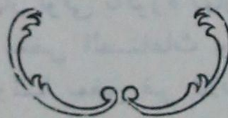
ولكى تكون الصورة أوضح يجدر بنا ،بادىء ذى بدء ، أن نقرر بأن البلاد ، والمشروع فى دور التنفيذ ، كانت تعانى مشكلات عديدة . فمن نقص فى المواد الغذائية، الى ارتفاع متزايد فى الاسعار ، الى صعوبات تعترض سبيل التجارة والصناعة . اما الآن فقد تبدل الموقف ، ولم تعد مشكلة الغذاء من المشكلات التى تستبد بالبلاد ، وأخذت مشروعات الاودية والانهار تؤتى باكورة ثمارها ، وزاد الانتاج الصناعى حتى تجاوز المراحل المرسومة له فى بعض الصناعات وكاد يبلغ الاهداف النهائية التى حددها المشروع فى نهاية مدته ولما يمض غير ثلاث سنوات على بدء العمل فيه ، وأخذ ما تنتجه المصانع الاهلية من قاطرات ومن عربات للركاب والبضائع يزود السكك الحديدية بحاجتها ويعينها على النهوض من عثرتها بعد أن أصابها ما أصابها من عجز بسبب مطالب الحرب العالمية اولا ثم تقسيم الهند وانفصال باكستان عنها ثانيا

كذلك طرأ تحسين ملموس على الحالة الاقتصادية فى البلاد ، وحيل بين الاسعار وبين الارتفاع المتزايد

اما من حيث التقليل من حدة المفارقات الاقتصادية وكفالة العدالة فى توزيع الثروة فقد اتخذت خطوة هامة فى هذا السبيل باصدار قوانين الاصلاح الزراعى التى كان لها اثر واضح محسوس فى بعض الولايات ، كما جاءت بعض التدابير الاخرى كقانون ضريبة الملكيات الكبيرة وتعميم الجمعيات التعاونية مكملة لمشروع الاصلاح الزراعى

ولا جدال فى أن مشروعا كمشروع الاصلاح الزراعى يهدف الى خير الملايين من أهل الريف يجب أن يتغلغل الى أعماق المجتمع الريفى حتى يرتفع بالملايين من الفقراء والمعدمين والاميين الى مستوى كريم من العيش . وتعتمد البلاد فى تحقيق ذلك على المشروعات الجماعية وعلى مشروعات تعميم الخدمات العامة . وان ما قطعته البلاد من مراحل النهوض بالجماعات فى فترة قصيرة ليبشر بالخير . وها هو عدد كبير من المؤسسات الاجتماعية التى تعتمد على جهود المرأة فى كثير من نشاطها ، يعمل على القضاء على أوضار الحياة الاجتماعية ومساوئها ويحاول ما استطاع ان يرفع مستوى العيش بين الناس .

ومن المحقق أن الفضل فى كثير من النجاح الذى اصابته البلاد فى هذا المضمار انما يعود الى الدور الايجابى الذى ساهم به «رجل الشارع» نحو تحقيق برامج الاصلاح والنهوض . ولاشك ان البلاد ستتضاعف حاجتها الى معاونة عامة الشعب فى المستقبل لان ما يرجى تنفيذه من مشروع السنوات الخمس فى السنتين الباقيتين أكثر وأوسع نطاقا مما أتيح تنفيذه حتى الآن .



الزراعة

ومشروعات النهوض بالجماعات

سبق لنا القول بأن كل اصلاح فى الهند يجب أن يبدأ بالريف ، لان الزراعة هى عماد اقتصادياتنا ، ولان الاغلبية العظمى من أهل البلاد يعيشون فى القرى .من أجل ذلك كان اهتمام مشروع السنوات الخمس ببرامج النهوض بالريف اهتماما عظيما حتى جعل لها الصدارة بين سائر البرامج . وهى تهدف الى تحقيق أغراض ثلاث :

١ ــ زيادة الانتاج الزراعى

٢ ــ رفع مستوى العيش بين سكان القرى عن طريق النهوض بالجماعات

٣ ــ تغيير بناء المجتمع الريفى عن طريق اصلاح الملكيات الزراعية

فاما من حيث الهدف الاول ، أى زيادة الانتاج الزراعى ، فقد شملت برامج الاصلاح بعض مشروعات الرى الصغرى ، واستصلاح الاراضى البور ، وتوزيع المخصبات والبذور المنتقاة على الفلاحين ، واستخدام الوسائل الحديثة فى الزراعة ، يضاف الى ذلك ما كان للحملة التى قامت تدعو الى «الاكثار من المواد الغذائية» من أثر كبير فى زيادة الغلات الزراعية

وقد خصص مشروع السنوات الخمس مبلغا قدره ٢١٫٩ مليون جنيه لتنفيذ مشروعات الرى الصغرى ومن بينها حفر الآبار واستصلاحها ، وبناء صهاريج المياه ، وانشاء الطلمبات ، وتشييد الخزانات ، وحفر الترع المائية

وقد قدرت الزيادة السنوية فى مساحة الاراضى التى أفادت من هذه المشروعات ، فى نهاية سنة ١٩٥٢ ، بما يتراوح بين مليونين ومليونين ونصف من الافدنة . وبجانب هذه المشروعات المختلفة التى تهدف الى تحسين الرى بلغ عدد الآبار الانبوبية التى دقت فى أوتار براديش وبيهار وبنجاب ، فى نهاية سنة ١٩٥٣ ، نيفا وتسعمائة بئر ، كما بدىء فى انشاء ٢٫٦٥٠ بئرا أخرى بمقتضى برنامج المساعدات الفنية الذى تتعاون فيه الهند والولايات المتحدة

كذلك صادفت المنظمة المركزية للجرارات نجاحا يذكر فى استصلاح الاراضى البور وتنقية مساحات واسعة من النباتات الطفيلية (كانس) التى تهلك الزرع ، فاستطاعت

فى نصف المدة المقررة لمشروع السنوات الخمس استصلاح ٥٠٠ر٠٠٠ فدان ، ويبقى عليها أن تواصل جهودها حتى تصل مساحة ما تستصلحه فى نهاية المشروع الى ١ر٤٠٠ر٠٠٠ فدان

وكان لابد فى الوقت عينه من تيسير القروض للزراع بفوائد حسنة ، تمكينا لهم من شراء البذور المنتقاة والاسمدة واستخدام الوسائل الحديثة فى الزراعة . ولذلك فقد بلغ ما تقدمه حكومات الولايات (١) من قروض سنوية ١٤٫٦مليون جنيه مساهمة فى حركة «الاكثار من المواد الغذائية» . وتقوم الجمعيات التعاونية من ناحية أخرى، يعاونها فى ذلك بنك الاحتياطى الهندى ، بتقديم قروض أخرى قدرها ٢١ر٩ مليون جنيه . كذلك أصبح فى مكنة المزارعين الحصول على قروض متوسطة الاجل أو قروض طويلة الاجل عن طريق الاعانات التى تقدمها الحكومة المركزية والبنك الاحتياطى. ولا يقتصر عمل الجمعيات التعاونية على مجرد تقديم القروض بل يشمل مساعدات أخرى تقدمها للفلاحين، فتمدهم بالآلات الزراعية وتقوم بتسويق حاصلاتهم. ولاشك فى أن أثرها فى حياة الريف الاقتصادية سيظل يتزايد حتى يشمل مجالات عديدة أخرى

وقد كان من نتيجة كل ذلك ازدياد الانتاج الزراعى ازديادا مرضيا . ففى سنة ١٩٥٢ ـ ٥٣ ، وهى السنة الثانية من سنى المشروع ، زادت غلة الحبوب الغذائية بمقدار ٤ر٤ مليون طن عما كان عليه فى سنة ١٩٥٠ـ٥١ ، وتدل البوادر على أن الزيادة فى محصول سنة ١٩٥٣ـ٥٤ من هذه الحبوب ستصل الى ٩ر٥ مليون طن فوق ماكان عليه مستوى الانتاج فى سنة ١٩٥٠ـ٥١ ، وذلك على الرغم من أن الاحصاءات الدقيقة عن المحصول فى هذه السنة لم ترد بعد . ويستبين من ذلك أن الزيادة فى انتاج الحبوب الغذائية قد جاوزت حدها المقرر وهو ٧ر٦ مليون طن فى نهاية أجل المشروع . وقد أدت هذه الزيادة بدورها الى وفر كبير للبلاد بسبب ما استتبعته من خفض فى كميات الحبوب المستوردة ، كما يتضح ذلك من الارقام التالية :

السنة	الكميات المستوردة مقدرة بملايين الاطنان	القيمة مقدرة بملايين الجنيهات	الوفر مقدرا بملايين الجنيهات
١٩٥١	٤ر٧	١٥٧ر٦٨	ــ
١٩٥٢	٣ر٩	١٥٣ر٣	٤ر٣٨
١٩٥٣	٢ر٠	٦٢ر٧٨	٩٤ر٠٩

وقد أصبح فى وسع السلطات من جراء ذلك ان تلغى نظام التسعير والبطاقات فى المواد الغذائية دون خوف من عودة الاسعار الى الارتفاع ، بل الواقع ان الاتجاه كان الى هبوط عام فى مستوى أسعار المواد الغذائية

(١) يقوم دستور الهند على أسس فيدرائية . فهناك من ناحية الحكومة الاتحادية (المركزية) وعاصمتها نيودلهى، وهناك من جهة أخرى الولايات وعددها ٢٨ ولاية. انظر الخريطة الواردة فى آخر الكتاب

مشروعات النهوض بالجماعات

تمتد مشروعات النهوض بالجماعات الى كل أفق من آفاق الحياة فى الريف . ولذلك فعلى الرغم من أن الصدارة فى مشروع السنوات الخمس قد جعلت لبرامج النهضة الزراعية ، فان شئون التعليم ، والصحة العامة ، والمساكن ، والصناعات المنزلية ، والطرق ، والرعاية الاجتماعية ـ كل ذلك وغيره من مناحى الحياة فى الريف لم يحرم من نصيبه من العناية فى مشروع السنوات الخمس

ففى ٢ اكتوبر سنة ١٩٥٢ بدىء فى تنفيذ مشروعات النهوض بالجماعات ـ وهى مشروعات اصلاحية متغلغلة تستغرق ثلاث سنوات ـ فى خمس وخمسين اقليما . ثم أعقب ذلك بعد سنة واحدة انشاء منظمة لتعميم الخدمات العامة ، وهى ناحية تتفق فى أهدافها ووسائلها مع برامج المشروعات الجماعية ، وان كانت تختلف عنها فى أن ميدان نشاطها يشمل البلاد قاطبة وبرنامج عملها اكثر بساطة ، ولهذا فهو لايتطلب القدر الذى تتطلبه المشروعات الجماعية من المال والجهد

وسيمتد البرنامج الذى تقوم به منظمة الخدمات العامة ، خلال المدة المقررة لتنفيذ مشروع السنوات الخمس ، حتى يشمل ١٢٠٠ اقليم ، منها ٧٠٠ اقليم تضم فيما بينها ٧٠ر٠٠٠ قرية جملة عدد سكانها ٤٩ مليونا ، وسيكون الاصلاح فيها متغلغلا بعيد الغور . ومعنى ذلك أنه سيشمل ربع سكان الهند جميعا . ويقدر المسئولون بأن استكمال البرامج بحيث تشمل البلاد جميعها من أقصاها الى أقصاها سيستغرق أكثر من عشر سنوات . وفيما يلى بيان بمجال النشاط فى ميدان مشروعات النهوض الجماعية وميدان الخدمات العامة فى الوقت الحاضر :

	عدد الاقاليم	عدد القرى	عدد السكان
الأقاليم التى يشملها مشروع النهوض بالجماعات	٢٢٠	٢٣ر٦٥٠	٢١ر٥ مليون
الأقاليم التى تشملها الخدمات العامة	٢٣٧	٢٣ر٧٠٠	١٥ر٦ مليون
الجملة	٤٥٧	٤٧ر٣٥٠	٣٧ر١ مليون

ما تم تحقيقه حتى الآن

وتدل الارقام عن السنة الاولى من مشروع النهوض بالجماعات على ان قسطا وافرا من العمل قد تم فى هذه الناحية . فقد وزع على المزارعين ٢٥ر٠٠٠ طن من المخصبات و ٧٨٦ طنا من البذور ، كما استصلح ٦١ر٥٠٠ فدان ، وزيدت مساحة الاراضى التى تفيد من اعمال الرى بمقدار ١٣١ر٣٠٠ فدان ، وجددت ٩ر٠٠٠ بئر قديمة ، وانشئت ١ر٣٠٠ بئر أخرى جديدة عدا ١٢ بئرا انبوبية ، ومدت ١٤٤ر٠٠٠ ياردة من أنابيب المجارى . يضاف الى ذلك ازدياد العناية بتربية الماشية حيث افتتح ٢٥٩

مركزا للتلقيح الطبيعى والصناعى ، وطعم ما يقرب من ١ر٢ مليون راس من الماشية بالامصال الواقية

اما فى ميدان التعليم فقد اتخذت تدابير حاسمة لتنوير اذهان القرويين ورفع غشاوة الجهل والامية عن اعينهم . فانشئت فى السنة الاولى من سنى مشروع السنوات الخمس ١ر٥٠٠ مدرسة جديدة ، وحول ٢٥٠ معهدا الى مدارس للتربية الاساسية ، وزادت العناية بمكافحة الامية بين البالغين وافتتح لهذا الغرض ٣ر٧٠٠ مركز تعمل كلها فى حملة القضاء على الامية

ومن مظاهر النهضة الحديثة فى الريف كذلك تعبيد الطرق على أساس العمل المتطوع فى معظم الحالات . وقد أسفرت الجهود التى بذلت فى هذه الناحية عن انشاء مايزيد على ١٥٠ ميلا من الطرق المرصوفة وعلى ٣ر٥٠٠ ميل من الطرق الزراعية فى السنة الاولى من سنى المشروع . هذا الى مالقيه القرويون من تشجيع واستحثاث على الاقبال على تحسين مساكنهم ، فكانت نتيجة ذلك تجديد ١٥ر٠٠٠ بيت قديم وبناء ٢ر٧٥٠ بيتا جديدا فى القرى

على ان هذه النتائج ان هى الا الثمرة الاولى للجهود التى تبذل لتغيير وجه الحياة فى الريف

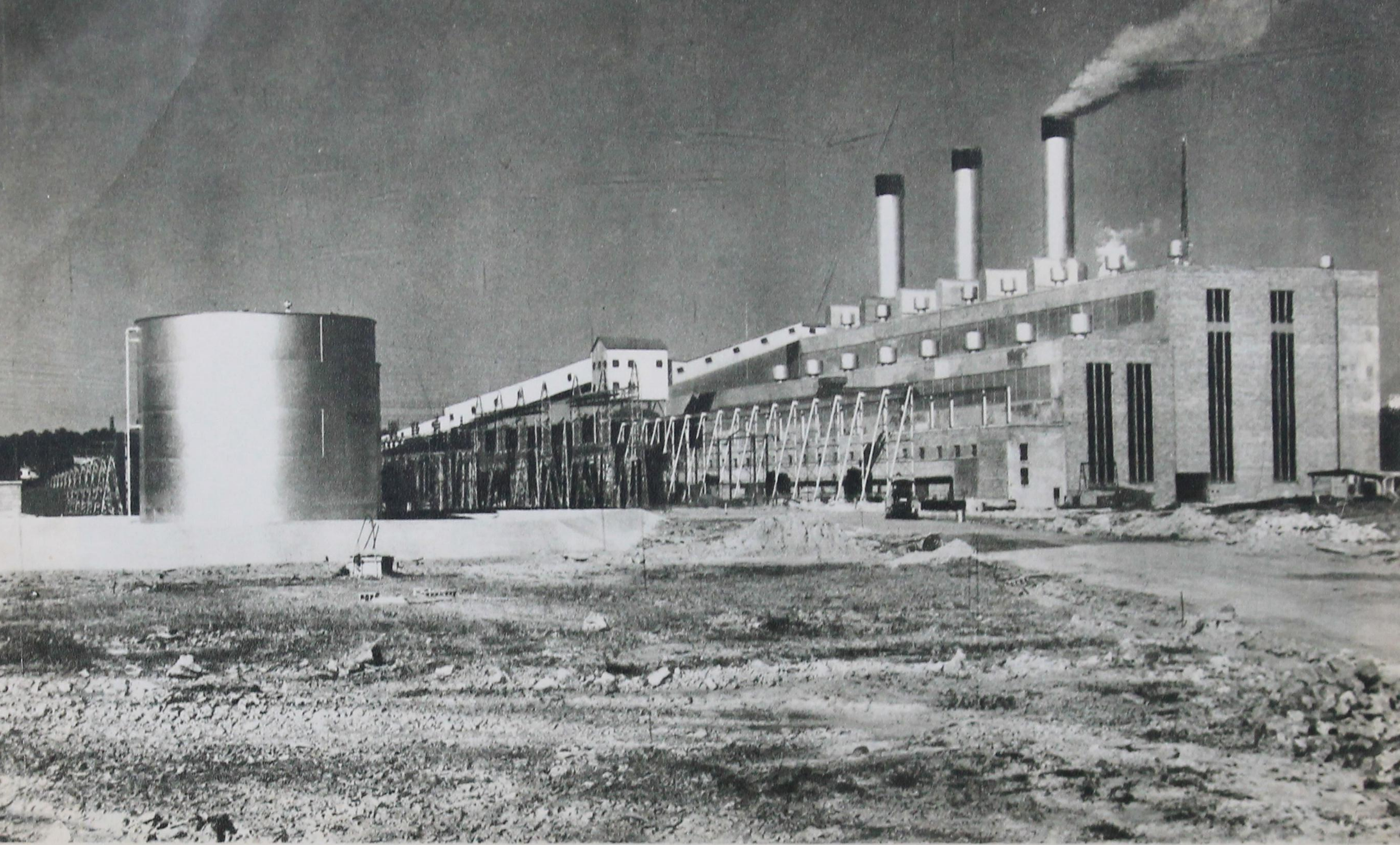




واحدة من مئات المدارس التى انشأتها الجمعيات التعاونية ليتعلم فيها أبناء المشتغلين بزراعة القصب



قناطر مايوراكشى ببنغال الغربية ، وهى من مشروعات الرى الجديدة فى الهند



منظر عام لمحطة بوكارو لتوليد الكهرباء



تدريب العمال لرفع مستواهم الفنى فى أحد مصانع العدد والآلات بالقرب من بومباى

الاصلاح الزراعى

لقد كان اصلاح الملكية الزراعية الناحية الثالثة من نواحى اصلاح أسس الحياة فى الريف . واذا حكمنا على عملنا بما أصابته البلاد فى ذلك من نجاح بعد مرور نصف الاجل المضروب للانتهاء من مشروع السنوات الخمس جاز لنا ان نقول أن البلاد قد حالفها التوفيق فى هذا المضمار

لقد كان كبار الملاك والوسطاء الزراعيون اول ما اتجه اليه مشروع اصلاح الملكيات الزراعية بمعوله ، فأصدرت جميع الولايات تقريبا ، من الفئتين ا،ب(1) . قوانين تقضى بالغاء الاقطاع وتجعل فى مكنة المزارعين أن تكون علاقاتهم بالحكومة علاقة مباشرة ، واضحى الاساس الذى تقوم عليه حيازتهم للارض ، وهو الارض لمن يزرعها ، حافزا قويا على زيادة الانتاج . وحتى فى الحالات التى لم يصبحوا فيها ملاكا فعليين للارض قد ارتفعت مكانتهم الاجتماعية عما كانت عليه

اصلاح الايجارات الزراعية

على أن الغاء الاقطاع لا يكفى وحده لحل مشكلة الايجارات برمتها . فقد جرى العرف فى أقاليم بومباى ومدارس وغيرهما حيث يسود نظام « الرايوتوارى » (2) ، وفى الولايات التى تنتشر فيها ملكيات الفلاحين كبنجاب وبيبسو ودلهى ، على اعادة تأجير الارض من الباطن . وحتى فى الحالات التى كان الفلاحون يستأجرون فيها من الوسطاء لم تستثمر جميع الاراضى . بل كثيرا ما يقوم الوسطاء الزراعيون أنفسهم بتأجير الاراضى الزراعية التى سمح لهم بالاحتفاظ بها لزراعتها . ومن ثم فان قوانين الايجارات الزراعية الجديدة ترمى الى تحقيق الاصلاح فى ثلاث نواح :

1 ـ تخفيض مستوى الايجارات بصفة عامة

2 ـ تأمين المستأجرين فى الارض التى فى حوزتهم

3 ـ تخويل المستأجرين حق ابتياع الارض التى فى أيديهم

---

(1) أنظر الملحق

(2) نوع من ايجار الارض الزراعية يجمع بين مظاهر الايجار الحر ومظاهر الالتزامات الاقطاعية

وقد اقترح فى مشروع السنوات الخمس ، فيما يتصل بتحديدالايجارات الزراعية، الا يزيد الايجار فى الاحوال العادية على ما يعادل ربع أو خمس المحصول الذى تغله . وقد أصدرت معظم الولايات بعد ذلك من التشريعات ما يحقق هـذه الغاية وادى بالفعل الى تخفيض محسوس فى مستوى الايجارات الزراعية

اما تأمين المستأجرين فى الارض التى فى حوزتهم فهو وثيق الارتباط بنقطة أخرى، الا وهى مدى مايحق للمالك أن يحتفظ به من الاراضى لاستقلاله بنفسه . ويختلف الحد الاقصى لذلك اختلافا بينا من ولاية الى ولاية ، ولا يزال مجال العمل فسيحا أمام قلة من الولايات للعمل على تحقيق هذا الاتجاه الذى رسمه مشروع السنوات الخمس . ومع ذلك فان عددا من الولايات قد اتخذ من جهة أخرى اجراءات تقضى بتحديد حد ادنى لمدد الايجار تأمينا للمستأجرين من أى عمل تعسفى يهدف الى تنحيتهم عن الارض التى فى حوزتهم

وزيادة على ذلك فقد وضعت ولايات بومباى ، وأوتار براديش ، وحيدر اباد ، وماديابهارات ، وببسو ، ودلهى ، وهيماشال براديش ، اجراءات تكفل للمستأجرين حق شراء الارض التى يفلحونها . على أن انتقال ملكية الارض الى زارعيها سيتوقف أكثر ما يتوقف على قدرة هذه الولايات على تمويل الزراع بقصد اعانتهم على شراء الارض

الحد الاقصى للملكيات الزراعية

وقد أصدرت بعض الولايات ــ أوهى فى سبيل ذلك ــ تشريعات لتحديد الحد الاقصى للملكيات الزراعية ، منها ولايات أوتار براديش ، وحيدر اباد ، وماديابهارات ، ودلهى . وتتمشى هذه التشريعات فى اتجاهها مع السياسة العامة التى تحول دون احتفاظ أى مالك بمساحات أكبر مما يستطيع هو وعائلته زراعتها

وثمة مشكلة ملحة تتصل بالملكيات الزراعية وتقف عثرة فى سبيل الاصلاح وهى مشكلة الحيازات الصغيرة التى لايمكن استغلالها على أسس اقتصادية بسبب ضآلة مساحتها . ويرجع منشأ هذه المشكلة الى تقسيم الارض بين الورثة جيلا بعد جيل. ومن الاجراءات التى تتخذ للتغلب عليها ما تقوم به بعض الولايات من تحريم تفتيت الاراضى من جهة والاتجاه الى تكتيل الحيازات على أسس تعاونية من جهة أخرى

وهذه الاجراءات كلها خطوة سديدة نحو تحقيق الهدف الاسمى الذى رسمه مشروع السنوات الخمس والذى يهدف الى أن تصبح ادارة الاراضى الزراعية التى تقع فى زمام القرية قائمة على أسس تعاونية تحت اشراف المجلس القروى . ويمكننا القول بصفة عامة بأن المشروع يرمى الى الانتهاء من تحقيق المرحلة الاولى من أهدافه ــ أعنى القضاء على نظام الوسطاء الزراعيين واصلاح نظام الايجارات الزراعية ــ قبل ان تنتهى سنة ١٩٥٥ــ٥٦ ، حتى يتسنى لنا بعد ذلك اعادة تنظيم أساليب حياتنا الزراعية تنظيما شاملا فى مشروع السنوات الخمس المقبلة

الرى وتوليد الكهرباء

لقد كان طبيعيا أن يعنى مشروع السنوات الخمس عناية خاصة ببرامج اصلاح وسائل الرى وأساليبه نظرا لان مساحة ما يروى من أرض الهند لا تتجاوز خمس مساحة البلاد . اما الاراضى الباقية فانها تحت رحمة العوامل المناخية . ويتجه المشروع الى انشاء الخزانات على الانهار نظرا لما تجره من فوائد فوق احتجاز المياه باعتبارها مصدرا من مصادر توليد الكهرباء فى بلد يحتاج الى الكهرباء فى نهضته الاقتصادية الحديثة

ولذلك فان الهند تضطلع بتنفيذ عدد كبير من مشروعات وديان الانهار فى شتى أنحاء البلاد ترتب عليها زيادة فى مساحة الارض المنزرعة بين سنتى ١٩٥١ – ١٩٥٣ قدرها مليون ونصف مليون من الافدنة ، كما بلغت الزيادة فى توليد الكهرباء فى تلك الفترة ٤٢٥ر٠٠٠ كيلو وات . والواقع أن التقدم فى توليد الكهرباء قد فاق الحد المرسوم له فى مشروع السنوات الخمس . ومع أن الزيادة فى الرى من المشروعات الكبرى تخلفت فى سرعتها عن الوصول الى الهدف النهائى الذى فرض المشروع بلوغه فى سنة ١٩٥٦ فان من المتوقع ان يتضاعف نشاطنا فى هذه الناحية خلال المدة الباقية على نهاية المشروع

وتتفاوت مشروعات وديان الانهار فى مدى تقدمها . فاما مشروع بهاكرا – نانجال فقد انتهى العمل بالفعل فى خزان نانجال وفى القناة ذات الهدارات وفى انفاق تحويل المياه ، كما افتتحت الترع المتفرعة منه للرى الموسمى ، وستبدأ احدى محطات توليد الكهرباء عملها فى وقت قريب

واما فى وادى دامودار فقد أخذت محطة بوكار فى توليد الكهرباء ، كما تم بناء خزان تيلايا وبدىء بحجز المياه على خزان كونار وانتهى معظم العمل فى خزان ميثون

كذلك أوشك العمل على الانتهاء من المرحلة الاولى من مشروع حوض نهر هيراكود ، بما فى ذلك انشاء الخزان الرئيسى والسدود ومحطة توليد الكهرباء ، ومد أربعمائة ميل من أنابيب المياه وترع الرى

ومن بين المشروعات التى قطعت شوطا كبيرا فى سبيل التنفيذ مشروع حوض بهافانى الاسفل ، فقد قارب هذا المشروع الانتهاء ، كما يتقدم العمل بخطوات

محسوسة فى مشروعات تونجا بهادرا ، ومايوراكشى ، وكاكرابار . وقد بلغ النجاح فى تنفيذ هذه المشروعات حدا شجع المشرفين على تنفيذها على ادخال اعمال اضافية عليها خلال السنتين الماضيتين ، بل بدأ العمل كذلك فى هذه الاعمال

مقاومة البطالة

وهذه المشروعات كلها ، فضلا عما تنطوى عليه من خيرات عظيمة لاتحتاج الى شرح او بيان ، تساعد بطريق غير مباشر مساعدة جليلة فى تشغيل الايدى العاملة ، لاسيما بعد انتهاء العمل فى محطات توليد الكهرباء ، بما تؤدى اليه من التوسع فى الصناعات القائمة والاكثار من الصناعات الجديدة ، وليس أدل على ذلك من أن القوة الكهربائية التى تستنبط من مشروع كوينا ، على سبيل المثال ، ستساعد على تدبير العمل لما يقرب من نصف مليون شخص

وتبذل فى الوقت الحاضر جهود جبارة لتزويد الريف بالكهرباء كلما كان ذلك ممكنا وبالاخص حيث تقوم المشروعات الجماعية ، لانها بذلك تضاعف من نجاح هذه المشروعات

وغنى عن البيان أن تعاون الاهالى فى هذه الناحية ، وغيرها من النواحى ، شرط أساسى لكل نجاح ، بل ان دورهم يزداد يوما بعد يوم فى كثير من المشروعات التى تقوم بها ولايات عديدة مثل بومباى ومدراس ، وراجستان ، حيث تضطلع منظمات العمل التعاونية فى القرى على حفر الترع الفرعية وغير ذلك من أعمال الرى المحلية

الصناعة

اذا استثنينا الصناعات التى تمون قوات الدفاع بحاجتها ، فان مشروع السنوات الخمس يقتصر على تخصيص مبلغ ٦٢ر٦٨ مليون جنيه للحكومة تستثمره بنفسها استثمارا مباشرا فيما تقوم به أو تساهم فيه من الصناعات . ولم يكن فى الامكان التوسع فى نصيب الحكومة أكثر من ذلك ، فان بعض نواحى الاصلاح الاخرى كالزراعة كانت فى مسيس الحاجة الى رعاية الدولة ومساعدتها . ولهذا اضطرت الحكومة الى الاقتصار فى دورها على انتاج معدات الدفاع وعلى الصناعات الرئيسية والاشتراك بقسط محدود فى بعض الصناعات الاخرى ، تاركة ميدان النشاط الصناعى فيما عدا ذلك للجهود الفردية والمشروعات الاهلية ، وأصدرت قانون « تنمية وتنظيم » الصناعات لكى تكفل سير الصناعات الاهلية فى الاتجاه المنشود ، كما حددت الاولوية فيما يجب أن تتجه اليه هذه الصناعات لتكون متمشية مع حاجة البلاد

مجال الصناعات الحكومية

ففى مجال الصناعات الحكومية استطاعت الجهود التى تبذل أن تحقق بوجه عام مرحلة مرضية فى مدارج التقدم ، ولقد كان توفيق الحكومة فى اختيار روكيلا بولاية أوريسا لتكون مقرا لمصنع الصلب والحديد خطوة ايجابية فى سبيل تنفيذه ، ويرجى أن ينتهى العمل من انشائه خلال أربع سنوات

كذلك زاد انتاج المخصبات التى تحتاج اليها الزراعة فى نهضتها زيادة محسوسة بعد أن بدأ مصنع سندرى فى انتاج الاسمدة منذ نوفمبر سنة ١٩٥١

وتتخذ الاجراءات فى الوقت عينه لتوسيع مصانع فيشاكابتنام البحرية لبناء السفن ، كما بدىء العمل فى انشاء المرحلتين الرابعة والخامسة من المراسى البحرية

وكذلك بلغت صناعة آلات التليفون وأجهزتها مرحلة كبيرة من التقدم حتى أصبح ما تخرجه المصانع الحكومية منها ٠٠٠ر٤٠ فى السنة

وقد أخذت مصانع امبرنات لصنع العدد والادوات الميكانيكية ، وهى احدى المصانع التى تزود قوات الدفاع بحاجتها ، تخرج باكورة انتاجها ، وسيفتتح قريبا المصنع الحكومى للعدد فى جالهالى بولاية ميسور ، كما تبدأ مصانع البنسلين

وال د.د.ت ، ومصانع هندوستان ليمتد للكابلات ومصنع بيهار الحكومى لانتاج السوبر فوسفات ، فى الانتاج الفعلى فى خلال سنة ١٩٥٤ ، وهناك فوق ذلك مشروعان آخران من المشروعات الكبرى سينتهى العمل فيها قريبا وهما : المصنع الحكومى للاسمنت باوتار براديش ، ومشروع ورق الصحف فى ماديا براديش

فى مجال الصناعات الاهلية

أما فى مجال الصناعات الاهلية فقد وضعت البرامج لتوسيع ٤٢ صناعة من الصناعات القائمة وانشاء بعض الصناعات الجديدة التى تحتاج اليها البلاد ، والتقدم فى هذه الناحية يسير فى جملته سيرا مرضيا ، كما يستبين ذلك من الجدول الآتى :

	وحدة التقدير	الانتاج فى عام ١٩٥٠ – ٥١	الانتاج فى عام ١٩٥٢ – ٥٣	(*)
المنسوجات القطنية				
(ا) خيوط الغزل	مليون رطل	١٧٩ر١	٤٥٠ر١	(٦٤٠ر١)
(ب) الاقمشة التى تخرجها مصانع النسيج	مليون ياردة	٧١٨ر٣	٦٤٢ر٤	(٧٠٠ر٤)
(ج) الاقمشة التى تخرجها الانوال اليدوية	مليون ياردة	٨١٠	(**)	(٧٠٠ر١)
السكر	١٠٠٠ طن	١١٦ر١	٣١٦ر١	(٥٠٠ر١)
منتجات الجوت	١٠٠٠ طن	٨٩٢	٩٣٠	(٢٠٠ر١)
الدراجات	بالالف عدا	١٠١	١٩١	(٥٣٠)
الصلب المصقول (اخراج المصانع الكبرى)	١٠٠٠ طن	٩٧٦	٠٨٤ر١	(٦٥٠ر١)
الاسمنت	١٠٠٠ طن	٦٩٢ر٢	٥١٠ر٣	(٤٠٠ر٨)
الالومينيوم	١٠٠٠ طن	٦٧٧ر٣	٥٧٢ر٣	(٠٠٠ر١٢)
حامض الكبريتيك	١٠٠٠ طن	٩٩	٩٦	(٢٠٠)
الصودا الكاوية	١٠٠٠ طن	١١	١٧	(٣٣)
خيوط (فلمنات) الحرير الصناعى	١٠٠٠ رطل	٤٠٠	٨٨٤ر٨	(٠٠٠ر٢٢)

(*) تدل الارقام الموضوعة بين قوسين فى نهاية كل سطر على الهدف الذى حدد مشروع السنوات الخمس بلوغه فى سنة ١٩٥٥ – ٥٦ ، ماعدا فى حالة الصلب فانها تبين الهدف فى سنة ١٩٥٧–٥٨

(**) الارقام الخاصة بهذه السنة غير متوفرة

واذا استثنينا ما تخرجه الانوال اليدوية فان التقدم كان ابرز ما يكون فى صناعة المنسوجات القطنية . وكذلك تدل الدلائل على أننا سنحقق الهدف الذى رسمه المشروع لصناعة الغزل ، بل قد نتجاوز حدود هذا الهدف ، اما الانوال اليدوية فقد لاقت صعوبات جمة فى طريقها وتتخذ الآن اجراءات خاصة لتدعيم هذه الصناعة

وبلغ التقدم فى صناعة السكر انها وفقت فى سنة ١٩٥١ـ٥٢ الى انتاج مايقرب من الحدود التى قررها المشروع لتكون هدفا نهائيا فى سنة ١٩٥٦ . واذا كانت هده الصناعة قد هبطت بعد ذلك بسبب النقص فى زراعة القصب فان المشرفين على هذه الصناعة قد استطاعوا بعد ذلك وقف تيار الهبوط ، ومن المحقق ان تصل هذه الصناعة الى الحدود المرسومة لها فى النهاية

وكذلك برامج التوسع فى صناعة الحديد والصلب فانها تسير فى طريق التنفيذ بخطى واسعة ، وهى تشمل توسيع نطاق شركة تاتا للحديد والصلب حتى تزيد طاقتها على انتاج الصلب المصقول من ٧٥٠ر٠٠٠ الى ٩٣٢ر٠٠٠ طن ، وشركة الحديد والصلب الهندية حتى ترتفع طاقتها من ٢٢٥ر٠٠٠ الى ٦٢٤ر٠٠٠ طن ، وكذلك شركة ميسور لصناعة الحديد والصلب

واذا كانت صناعة الجوت لم تتقدم تقدما يذكر فان انتاج خيوط الحرير الصناعى من جهة أخرى قد قفز من ٤٠٠ر٠٠٠ رطل فى سنة ١٩٥٠ـ٥١ الى ٨ر٩ مليون رطل فى سنة ١٩٥٢ ـ ٥٣

على أن ما أوردناه هنا لم نقصد منه أن يكون سجلا شاملا لمدى ما قطعته الهند فى مدارج التقدم الصناعى تنفيذا لمشروع السنوات الخمس ، وانما هو برهان على التقدم المطرد فى سبيل تصنيع البلاد طبقا للاتجاه الذى رسمه هذا المشروع . فاذا اتخذنا سنة ١٩٤٦ لتكون أساسا للتقدير والمقارنة رأينا الخط البيانى للانتاج الصناعى فى بلادنا وقد ارتفع من ١١٧ فى سنة ١٩٥١ الى ١٢٩ فى سنة ١٩٥٢ ، والى ١٣٥ فى سنة ١٩٥٣ ، بل لقد وصل فى ديسمبر سنة ١٩٥٣ الى ١٤٤ر٧ ، وهو رقم قياسى لم نصل اليه منذ ذلك التاريخ اذ عاد فهبط الى ١٤٢ فى شهر فبراير من السنة الحالية

مصادر الثروة المعدنية

لاشك أن حصر كميات الثروة المعدنية التى تختزنها الارض فى باطنها ومعرفة نوع مابها من معادن ومدى جودتها فيه عون كبير لكل تقدم صناعى . ومن ثم فقد قامت الهند فى السنوات الاخيرة بجهود واسعة لحصر الجهات الفنية بمعادنها كمنطقة المنجنيز الخام فى ماديا براديش ، واذا كان التنقيب عن المعادن قد سار بخطى وئيدة فى كثير من الحالات حتى الآن فان معظم السبب فى ذلك راجع الى عدم توفر الاخصائيين والى النقص فى الاجهزة الفنية

وقد صدر فى سنة ١٩٥٢ تشريع على أكبر جانب من الاهمية ، وهو قانون صيانة مناجم الفحم والمحافظة على سلامتها . ويقضى هذا القانون بانشاء مجلس أعلى لشئون الفحم ينسق كل ما يتصل بهذه الناحية من أعمال كمسح الارض ، ومراقبة الانتاج ، وتسيير عربات السكك الحديدية لنقل الفحم . وتجرى فى الوقت عينه أبحاث قيمة على مصادر الليجنيت الهامة الموجودة فى الجزء الجنوبى من اقليم أركوت بولاية مدارس

ومن النواحى التى يجدر بنا أن ننوه بها فى هذا المقام الاتفاق الذى تم مع احدى الشركات الاجنبية للتنقيب عن البترول فى حوض بنغال الغربية

على أن التقدم فى استغلال ميادين الثروة المعدنية لا يزال مع ذلك يسير فى جملته سيرا وئيدا ، وان كان وصول الاجهزة الحديثة (بمقتضى مشروع التعاون الفنى بين الهند والولايات المتحدة) سيساعد على القضاء على عقبة كؤود حالت دون التقدم السريع فى هذه الناحية

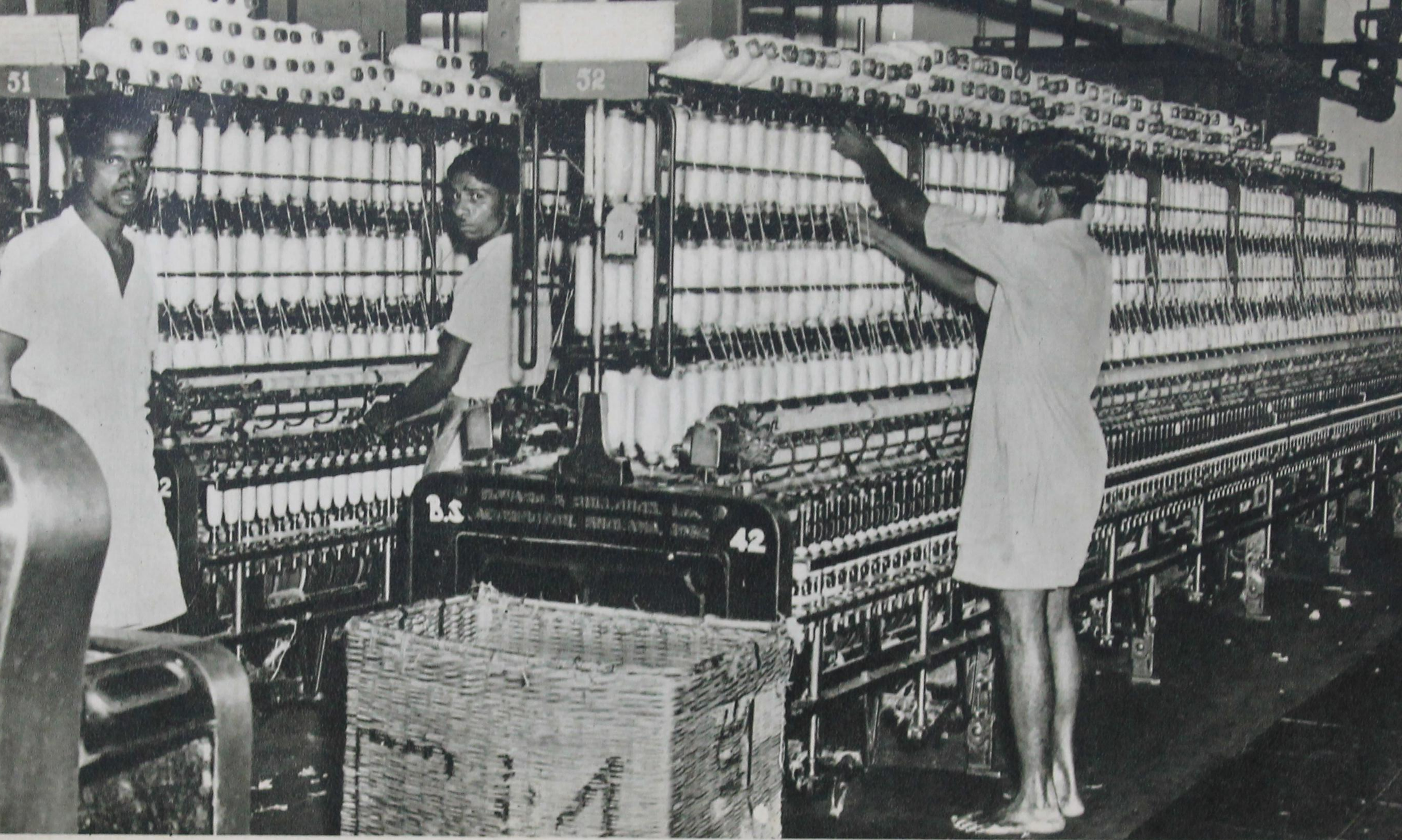
الصناعات المنزلية والصناعات الصغيرة

ويقضى مشروع السنوات الخمس كذلك بان تنفق الحكومة المركزية ١٠ر٩٥ مليون جنيه للنهوض بالصناعات المنزلية والصناعات الصغيرة ، بينما تساهم حكومات الولايات فى ذلك بمبلغ ٨ر٦ مليون جنيه . ويعلق المشروع أهمية خاصة على الصناعات المنزلية باعتبارها موردا اضافيا للمزارعين ، وعلى الصناعات الصغيرة باعتبارها عاملا من عوامل مكافحة البطالة فى المدن

على أن الخطوات التى قطعت فى تنفيذ برامج النهوض بهذه الصناعات كانت مخيبة للآمال فحتى أول ابريل سنة ١٩٥٣ لم تكن حكومات الولايات كلها قد صرفت أكثر من ١ر٧١ مليون جنيه من الاعتماد المخصص لها ولم تدرج لهذا الباب فى ميزانية ١٩٥٣ــ٥٤ سوى مبالغ تصل فى جملتها الى ١ر٥٩ مليون جنيه

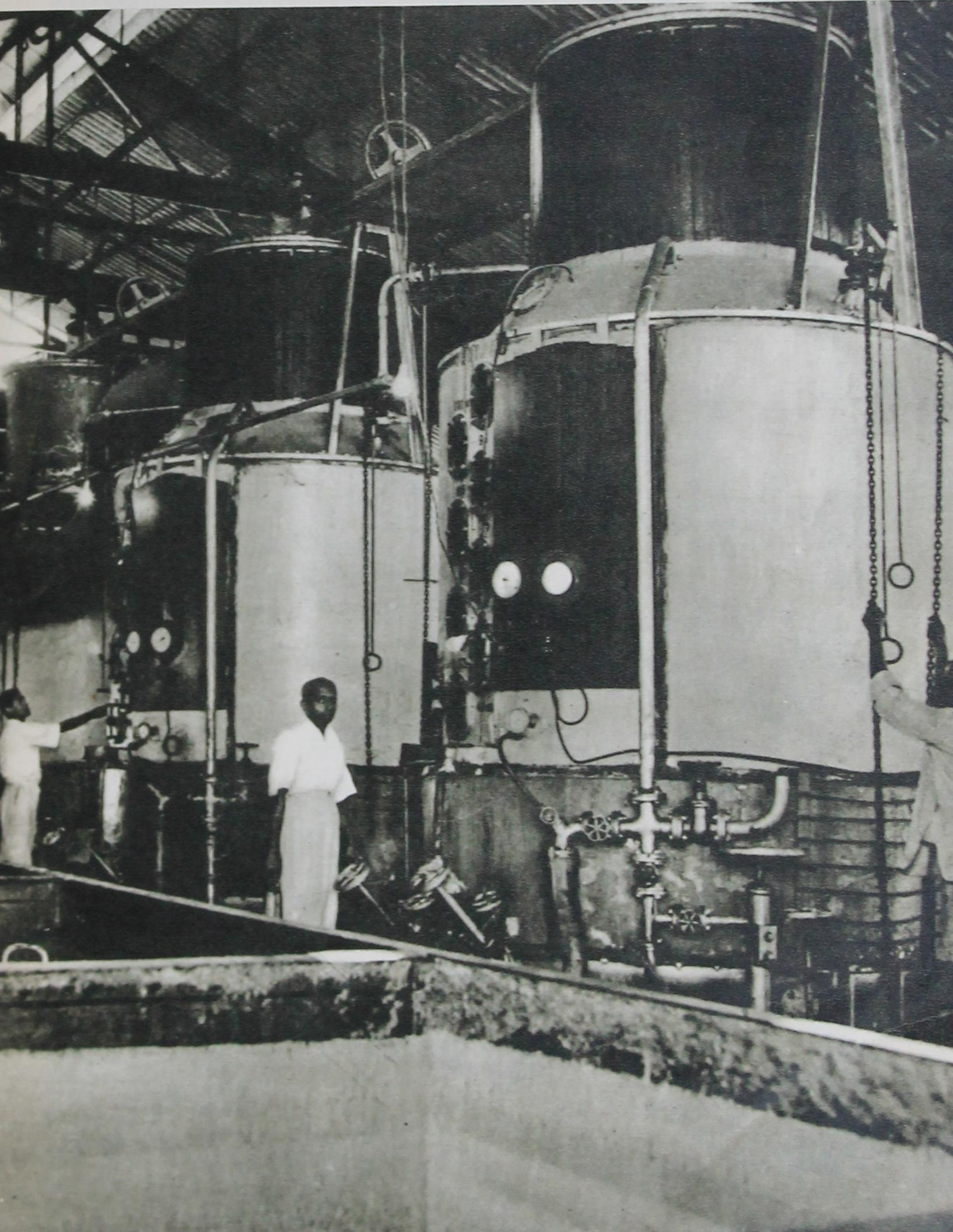
أما ما صرفته الحكومة المركزية من المبلغ المخصص لها فى هذا الصدد ، وقدره ١٠ر٩٥ مليون جنيه فهو لا يكاد يصل الى ٣٧ر من مليون الجنيه ، ومرد ذلك ما استغرقه تنظيم العمل بين المجالس الثلاثة من وقت طويل ، وهى : مجلس الهند للاقمشة المصنوعة على الانوال المنزلية والصناعات القروية ، ومجلس الهند للحرف والفنون ، ومجلس الهند للانوال اليدوية ، وهى مجالس تعنى بشئون الصناعات وترعى نهوضها وقد مضى على هذه المجالس سنة ونصف منذ أن بدات تباشر عملها ، ويرجى ان تتحسن ظروف هذه الصناعات بما تلقاه من عناية وتشجيع

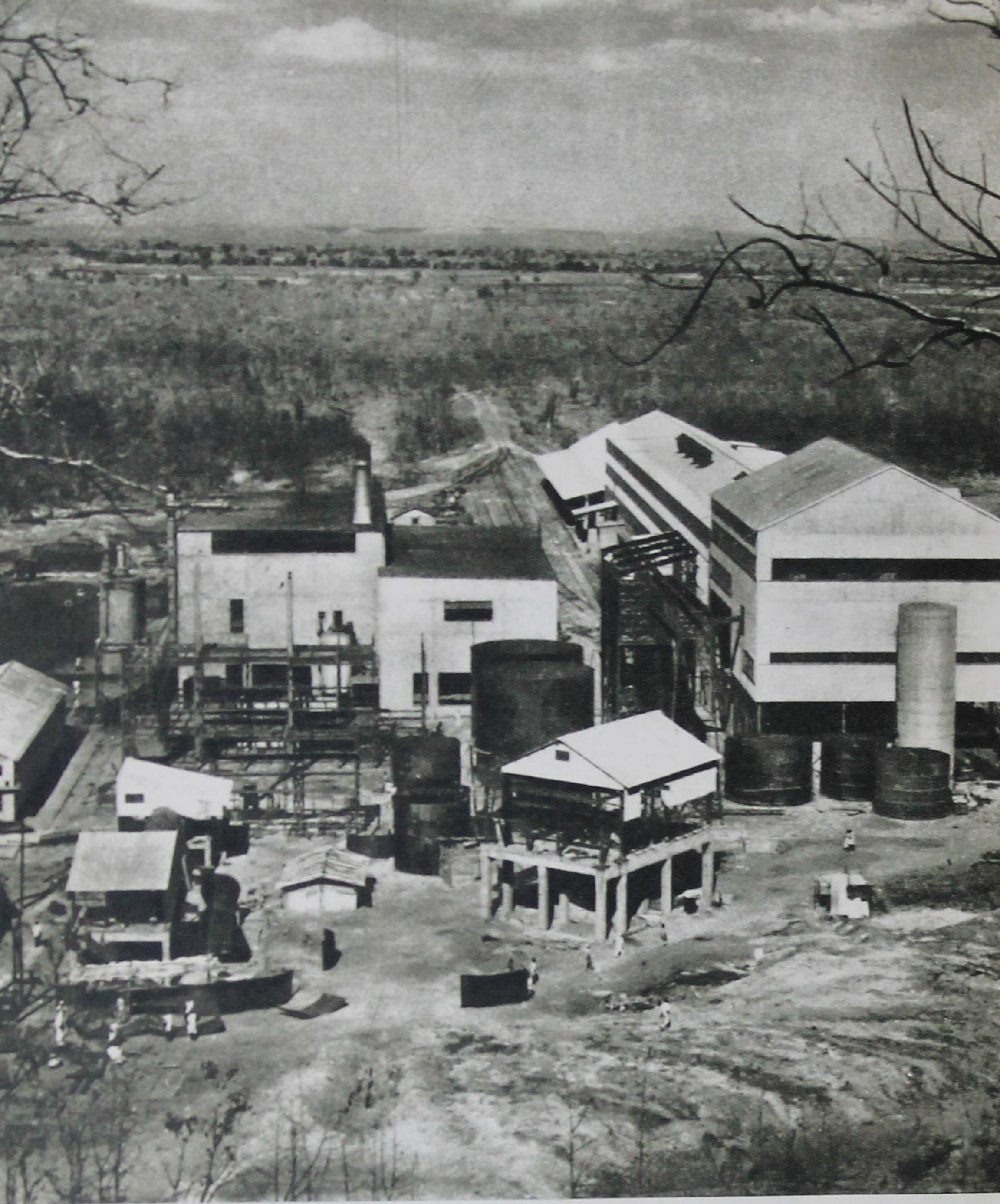
واما الصناعات الصغيرة فقد تأثرت فى تطورها تأثرا بليغا بسبب النقص فى الموارد المالية وفى الخبرة الفنية وعدم كفاية وسائل بيع منتجاتها فى الاسواق . ولهذا فان العمل يجرى للكشف عن خير السبل التى تساعد على انتشالها من وهدة الخمول . وقد شرع كثير من حكومات الولايات فى تكوين اتحادات مالية لمعاونة الصناعات



قسم الغزل باحد مصانع الغزل والنسيج بمدراس

أحد مصانع السكر فى الهند





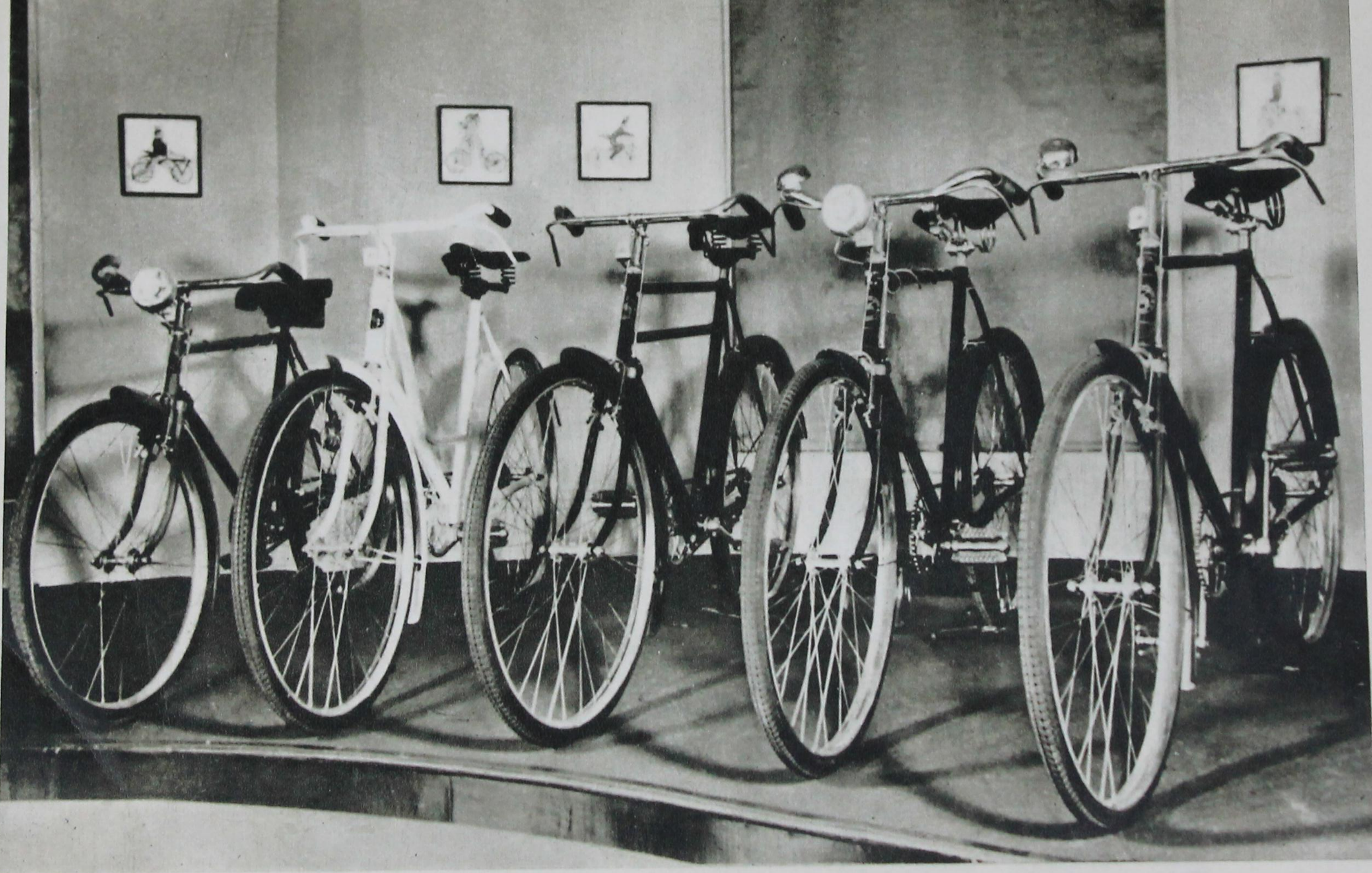
منظر عام لاول مصنع لانتاج ورق الصحف فى الهند



احد أقسام التجميع بمصانع
تشيتارانجان لصناعة القاطرات



« جالابانكى » : رابع سفينة تخرجها مصانع فيشاكا باتنام البحرية



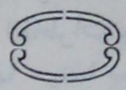
نماذج من انتاج « مصانع الهندللدراجات » ببومباى



فى احد مصانع أجهزة التليفون التابعة لحكومة الهند



الصغيرة . ويبحث بنك الاحتياطى الهندى (ريزرف) الوســائل المجدية لتمويل المشروعات الصناعية الاهلية وقام رهط كبير من الخبراء الدوليين الذين استقدمتهم مؤسسة فورد باستعراض المشكلات المتعددة التى تعترض طريق النهوض بالصناعات الصغيرة فى مناطق معينة اختاروها لتكون ميدانا لبحثهم وقدموا فى ذلك توصيات هى الآن موضع بحث وتمحيص



النقل والمواصلات

ان بلدا واسع الارجاء مترامى الاطراف كالهند أحوج ما يكون الى شبكة محكمة من وسائل النقل والمواصلات تكفى لسد حاجة البلاد . بل ليست هناك ناحية من النواحى العامة يمكن أن ينكشف العجز فيها حتى يبدو واضحا امام العيان كناحية المواصلات . وهذا هو السبب فى أن مشروع السنوات الخمس قد خصص مبلغا ضخما (٣٦٢ر٨ مليون جنيه) للنهوض بهذا المرفق

السكك الحديدية

كانت السكك الحديدية فى الهند قد وصلت فى ٣١ مارس سنة ١٩٥١ الى حالة من الارهاق بسبب التأخر فى اصلاح القاطرات وعربات الركاب والبضائع عن المواعيد المحددة ، أو بسبب الفشل فى استبدالها حينما يحين وقت استهلاكها ، حتى أصبحت فى حالة من العجز تكاد تهدد بانهيارها . ورغم كل ذلك فقد أصبحت الهند تخرج فى الوقت الحاضر عددا يذكر من القاطرات التى تحتاج اليها فى مصانع تشينشارانجان وشركة تاتا لصنع القاطرات . فاستطاعت مصانع تشينتارانجان فى النصف الاول من المدة المقررة لمشروع السنوات الخمس أن تخرج ٨٧ قاطرة كما اخرجت مصانع تاتا ٤٨ قاطرة أخرى . وقد نجحت مصانع تشيتارنجان بعد ذلك فى اخراج القاطرة المائة فى عدد ما اخرجته من قاطرات . على أن الهدف المقرر لها فى مشروع السنوات الخمس لا يقف عند هذا الحد بل يقضى عليها ان تصل فى انتاجها الى صنع مائة قاطرة كل عام . ولاشك أن ما قامت به الهند فى هذا المضمار هو بداية طيبة تبشر بالخير . غير انه لابد من انقضاء سنوات عديدة قبل أن يستطيع انتاجنا المحلى فى القاطرات مواجهة جميع مطالب البلاد . وقد كانت التقديرات فى أول الامر تقوم على تدبير ٦٠٠ قاطرة تستورد من الخارج خلال أجل المشروع ، وقد أعيد النظر بعد ذلك فى هذه التقديرات ورفع هذا الرقم الى ١٠٥٠ر١ قاطرة نظرا الى ما كان يهدد البلاد من خطر انهيار المواصلات بالسكك الحديدية

اما الموقف من حيث عربات الركاب والبضائع فهو خير من ذلك . فقد استطاعت البلاد أن تخرج فى خلال السنتين والنصف منذ بدء تنفيذ المشروع مايزيد على ٧٥٠ر١ عربة من عربات الركاب ، وستصبح الهند فى وضع يمكنها من الاستغناء عن استيراد

هذه العربات من الخارج بعد أن يبدأ العمل فى مصنع برامبور فى سنة ١٩٥٦ . وليس أدل على نشاط الهند فى صناعة عربات البضاعة من جهة أخرى من أنها أخرجت منها ١٣٫٧٥٤ عربة فى المدة مابين ابريل سنة ١٩٥١ وسبتمبر سنة ١٩٥٣ ، والامل كبير فى ان يصل انتاج عربات البضائع الى ١٢٫٠٠٠ عربة فى السنة قبل نهاية سنة ١٩٥٦

الطرق

تقتسم الحكومة المركزية وحكومات الولايات فيما بينها انشاء الطرق واصلاحها ، فتختص الحكومة المركزية بالطرق « الوطنية » وببعض الطرق الاخرى ذات الاهمية الاستراتيجية او غيرها ، بينما تتعهد الولايات بالطرق الرئيسية فيها وبالطرق الزراعية التى تقع داخل حدودها

وفيما يلى بيان بمدى التقدم الذى تم خلال عامين من بدء تنفيذ المشروع فى الطرق «الوطنية» التى تضطلع بها الحكومة المركزية

	ماتم انشاؤه مقدرا بالاميال	مالا يزال فى دور الانشاء	الهدف المرسوم خلال الفترة ١٩٥١ – ٥٦
١ – الطرق الوطنية			
١) – طرق جديدة	١٩٠	٤٥٠	٦٤٠
(ب) – تحسين الطرق القديمة	٧٥٠	١٫٥٠٠	٣٫٠٠٠
(ج) الكبارى	١٧	٢٠	٤٠
٢ – طرق لاغراض خاصة	١٤٠	٢٣٣	لم يحدد

اما الطرق التى تقوم بها الولايات فقدر ما شمله الانشاء والتجديد ، بما فى ذلك الطرق الزراعية ، بنحو ٣٫٣٠٠ ميل فى سنة ١٩٥١–٥٢ ، ونحو ٣٫٩٠٠ ميل فى سنة ١٩٥٢–٥٣

النقل بالسيارات

وقد مهد التطور فى بناء الطرق وتجديدها للتوسع فى النقل بالسيارات . وقد كفل مشروع السنوات الخمس تخصيص مبلغ ٦٫٥٥ مليون من الجنيهات تدفعه حكومات الولايات لشراء الفى سيارة ، وانشاء عنابر وورش تشترك فى أعبائها ادارات النقل الكبرى فى الولايات : فى بومباى ، واوتار براديش وغيرهما . كذلك أوصت لجنة تخطيط مشروع السنوات الخمس باصدار مراسيم بقوانين الهيئات التى تشرف على ادارة النقل بالسيارات ، ولهذا عدل قانون الطرق الصادر فى سنة ١٩٥٠ حتى اصبح أثره يمتد الى عدد من الولايات

(x) خلال العام الثالث

الملاحة

كان الهدف الاول لسياسة حكومة الهند الملاحيـة أن تحتفظ بجميع التجارة الساحلية لسفن الهند . وقد أمكنها بالفعل تحقيق هذا الهدف فى سنة ١٩٥٢–٥٣. واذا ترجمنا الزيادة التى طرأت على الملاحة الساحلية فى الفترة ما بين سنة ١٩٥١ وسنة ١٩٥٣ الى لغة الاطنان كانت هذه الزيادة توازى ما يقرب من ٧٧ر٠٠٠ طن ويقوم مصنع هندوستان لبناء السفن فى فيشاكابتنام فى الوقت الحاضر ببناء عدد من السفن الصغيرة لنقل التجارة الساحلية . وقدأتم بناءست سفن فى العامين الاولين منذ بدء المشروع وستصل حمولة ما يبنيه من السفن عند نهاية أجل المشروع ١٠ر٠٠٠ طن

أما الملاحة عبر البحار فقد حدد لها المشروع حمولة قدرها ١١٠ر٠٠٠ طن تصل اليها عند نهاية الفترة المقررة له ، وان كانت الخطوات التى يسير بها العمل نحو بلوغ هذا الهدف غير كافية . على أن الاتحاد الشرقى للملاحة يأمل تدبير ما حمولتـه ٤٠ر٠٠٠ طن قبل نهاية سنة ١٩٥٥–٥٦

الموانىء والمنائر

كذلك كان من بين ما تناوله مشروع السنوات الخمس تحسين خمس من الموانىء الكبرى على أن تسد نفقات تحسينها من مواردها مع الاستعانة بما تقدمه الحكومة من مساعدات فى صورة قروض مالية . وقد خصص فى بداية الامر مبلغ ٨ر٧٦ مليون جنيه لمواجهة هذه القروض ، غير أن هذا المبلغ زيد فيما بعد الى ١٢ر٠٥ مليون جنيه . وقد بدىء فى تنفيذ برامج الاصلاح فى جميع الموانىء الكبرى ، وان كان العمل فيها يسير بخطى حثيثة فيما عدا ميناء بومباى . ويرجع معظم السبب فى ذلك الى أن قسطا كبيرا من المعدات والاجهزة اللازمة لهذه العمليات لم يصل بعد من الخارج

الطيران المدنى

اما برنامج النهوض بالطيران المدنى فانه يشمل تحسين المطارات واعادة تنظيم الخدمات الجوية . على أن العمل فى كثير من هذه النواحى كان قد بدأ حتى قبل تخطيط مشروع السنوات الخمس . ويجرى العمل بهمة الآن فى نواحى جديدة لتحسين أماكن الهبوط والارتقاء وانشاء المبانى اللازمة للادارة وغير ذلك مما يقتضيه النهوض بهذا المرفق الهام

وكانت الخطوة الاولى فى سبيل اعادة تنظيم الخدمات الجوية هى تأميم جميع خطوط النقل بالطائرات . وقد انشىء لهذا الغرض اتحادان للطيران المدنى ، احدهما يشرف على الملاحة الجوية داخل البلاد ، والآخر يشرف على المـلاحة الجوية عبر الحدود

الخدمات الاجتماعية

ان التقدم فى المرافق الاقتصادية لا قيمة له ولا معنى اذا لم يقترن باجراءات تهدف الى سعادة الشعب ورفاهيته . لهذا عنى مشروع السنوات الخمس بالخدمات الاجتماعية وبالنهوض بمستوى السكان

الصحة

ففى ناحية الصحة العامة قد اختص المشروع النهضة الصحية بكثير من عنايته وعنى بصفة خاصة بتعميم مياه الشرب وتحسين المرافق الصحية والعمل على رفع المستوى الصحى بين عامة الشعب . غير أن ما أنفق على الاصلاح فى هذه النواحى لا يزال متخلفا عن الحدود التى رسمها المشروع . ومرد ذلك الى النقص فى الاجهزة والادوات ، والى الصعوبات التى اعترضت تنظيم الخدمات الهندسية التى يستلزمها انشاء المرافق الصحية العامة . على أن هذا لم يحل دون وضع برنامج وطنى شامل لتعميم مياه الشرب فى انحاء البلاد

ومن ناحية أخرى فان العمل على مكافحة الاوبئة يتقدم تقدما يبعث على الرضى. فالملاريا ، وهى من الآفات الخطيرة التى تصيب البلاد ، قد أمكن الحد من شرورها حتى يمكن القول بانه قد أمكن التغلب عليها الى حد كبير . فانشئت لهذا الغرض ، فى سنة ١٩٥٣–٥٤ ، تسعون وحدة وزعت على الولايات المختلفة لمكافحة هذا الوباء ، كل وحدة منها تتولى رعاية مليون من الانفس . ومن المقرر ان يزداد عددها حتى يصل الى ١٢٥ وحدة فى سنة ١٩٥٤–٥٥ . وقد زاد عدد السكان الذين بسطت عليهم هذه الوحدات حمايتها من هذا المرض الخبيث ، فكان عددهم فى نوفمبر سنة ١٩٥٣ أزيد بمقدار ٥٠ فى المائة على ماكان عليه فى سنة ١٩٥١ . كذلك شنت حملة واسعة فى طول البلاد وعرضها لتطعيم السكان بالمصل الواقى من السل ، وفحص لهذا الغرض ٢٤ مليونا من الاشخاص حتى الآن كما طعم منهم بهذا المصل نحو ٧ر٥ مليون

على أن النقص فى الاطباء والممرضات والقابلات كان مع ذلك عقبة تعترض تنفيذ برامج الاصلاح الصحى . وقد أمكن التغلب على ذلك بالتوسع فى تهيئة سبل التدريب الطبى ، فزيد عدد كليات الطب فى النصف الاول من أجل المشروع من ٣٠ الى ٣٣

كما زيد عدد الاماكن فيها من ٢٫٤٠٠ الى ٣٫٠٠٠ ، وانشيء بجانب ذلك ما يقرب من ٢٠ مستشفى

التعليم

كان التوسع فى التعليم ، وتيسيره للجموع الغفيرة ، ومراجعة النظم التعليمية احدى النواحى التى تفتقر اليها البلاد حينما بدأ العمل فى تخطيط مشروع السنوات الخمس . فاما عن التوسع فى التعليم وتيسير سبله فقد كفل المشروع انشاء عدد كبير من المدارس ذات المدرس الواحد فى الريف ، والاكثار من مراكز التربية الاجتماعية فى المدن . ثم وضع فى سنة ١٩٥٣ مشروع عاجل لمواجهة الظروف التى طرأت على البلاد من جراء تضخم عدد المتعلمين المتعطلين ، يقضى باستخدام ٨٨٫٠٠٠ من المتعلمين فى وظائف التدريس خلال سنتى ١٩٥٣–٥٤ ، ١٩٥٤–٥٥ ، من هؤلاء ثمانون الفا فى الجهات الريفية حيث يتولون التدريس بالمدارس الابتدائية ، وثمانية آلاف فى المدن ليكونوا مشرفين اجتماعيين يلقنون الناس دروس التربية الاجتماعية

اما تعديل النظم التعليمية فلابد أن يكون بالتدريج . وقد انقضى معظم الوقت حتى الآن فى الدراسة والاعداد لهذا المشروع التعليمى الكبير . ومع ذلك فان هذه الفترة لم تخل من اصلاحات لها أهميتها . فهناك مشروع تحويل المدارس الابتدائية الى مدارس المرحلة الاساسية وهو مشروع جليل وان كان قد اعترضته صعوبات جمة منها الافتقار الى العدد الكافى من الموظفين الفنيين ، والنقص فى الوسائل المجربة التى ثبتت فائدتها ، والعجز فى الكتب والمطبوعات التى يقتضيها هذا التحويل . ومع ذلك فقد انشيء فى كل ولاية مشروع تجريبى لهذا الغرض يضاف الى ذلك مااقترحته من جهة أخرى لجنة اصلاح التعليم الثانوى من ضرورة ادخال النواحى العملية على الدراسات الثانوية

واما التعليم الجامعى فلم توضع بشأنه أية مقترحات فى المرحلة الحالية ، وتبذل الجهود فى الوقت الحاضر ، عن طريق بعض المنظمات كفرق المتطوعين الوطنية ، لحمل الشباب على الاقبال على العمل اليدوى ، كما هيئت سبل الدراسات العليا لخريجى الجامعات ووسعت ميادين البحث فيما يتصل بالتعليم الصناعى

العمل وظروف العمال

وقد صدرت فى السنوات الاخيرة تشريعات تكفل للعمل ظروفا خيرا من الظروف السابقة كما ترعى مصالح العمال ، واهم هذه القوانين قانون الخلافات الصناعية (المعدل) لسنة ١٩٥١ ، وقانون المناجم لسنة ١٩٥٢ وكلاهما يهدف الى توفير العمال أو الاستغناء عنهم بعض الوقت ، وقانون الادخار لسنة ١٩٥٢ الذى يمتد مفعوله الى ست صناعات هامة ، وقانون التأمين الحكومى للعمال والموظفين الذى يشمل ١٨٥٫٠٠٠ من العمال والموظفين بخيراته فى ولايات دلهى ، وكابنور ، وبنجاب ، والذى يجرى العمل الآن على توسيع دائرته حتى يشمل ولاية كلكتا وغيرها من المناطق الصناعية

اما من حيث تحديد الحد الادنى للاجور فان تنفيذ القانون الذى صدر لهذا الغرض فى سنة ١٩٤٨ يسير سيرا بطيئا

وقد أنشئت فى سنة ١٩٥١ اللجنة الاستشارية المشتركة لتكون اداة لفض ما يشجر من خلافات فى الميدان الصناعى ، وقد اجتمعت هذه اللجنة فى مناسبات عديدة وبحثت نواحى كثيرة تتصل بالصناعة والعمل كاستغلال مصادر الصناعة استغلالا اقتصاديا ، وتوفير العمال ، ووضع النظم التى تهدف الى اعادة تدريبهم ، واعداد قانون علاقات العمل ، واستعراض مشاكل الانتاج

ويتضح مدى التقدم الذى أحرزته اللجنة فى تنظيم علاقات العمل فى الصناعات من الهبوط فى معدل أيام العمل الضائعة من ١٢ر٨٠٦ر٧٠٤ فى سنة ١٩٥٠ الى ٣ر٣٣٦ر٩٦١ فى سنة ١٩٥٢ (يوم العمل فى هذا التقدير يقاس على أساس احصاء ساعات الامتناع عن العمل وضربها فى عدد العمال الممتنعين وقسمة المجموع على ساعات العمل اليومية للرجل الواحد . فاذا امتنع عشرة رجال عن العمل عشرة أيام فان مجموع الايام الضائعة يعد مائة يوم ، وهكذا)

مشكلة المساكن

كان ما اتخذ من اجراءات حتى سنة ١٩٥٢ للتخفيف من حدة مشكلة المساكن فى الجهات الصناعية فى الهند ضئيلا لا يكاد يذكر ، الى أن وضع فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ مشروع يقضى باعانة مشروعات بناء المساكن للعمال الصناعيين وتقديم المساعدات المالية والقروض لحكومات الولايات ، ولاصحاب العمل ، وللمؤسسات التعاونية للعمال ، بقصد تمكينها من تشييد المساكن الكافية لايواء العمال المشتغلين فى الصناعة ولم تكد تنتهى سنة ١٩٥٣ حتى كان قد تقرر صرف مبالغ تكفى لبناء ٢٤ر١٣٠ مسكنا تشيدها حكومات الولايات ، ٤ر٦٦٨ مسكنا آخر يقيمها أصحاب العمل ، هذا الى ما استطاعت حكومات الولايات أن تبنيه من مواردها الخاصة خلال عام ١٩٥٢ — ١٩٥٣ وعدده ٤ر٨٠٠ مسكن

رعاية الطبقات المتخلفة

ولقد حرص المشروع على الارتفاع بمستوى الطبقات المتخلفة التى جعلتها ظروف الماضى أقل حظا من غيرها ففاتها ركب التقدم ، واتخذ سبيله الى تحقيق هذا الهدف عن طريق نشر التعليم وتوسيع نطاق التدريب المهنى والعملى بين هذه الطبقات ، فمنح الطلبة الذين ينتمون اليها امتيازات تعليميـة وثقافية عديدة ، منها التعلم المجانى فى المراحل المختلفة ، والاعانات المالية ، والمنح الدراسية . ويقدر ما أنفقته حكومات الولايات فى هذا الباب وحده ، فى الفترة ما بين سنتى ١٩٥١ و ١٩٥٤ ، بمبلغ ١ر٨٢ مليون جنيه

كذلك أولى مشروع السنوات الخمس عناية كاملة لنواحى الرعاية الصحية وتيسير سبل العلاج الطبى بين أفراد هذه الطبقات . فجهزت لهذا الغرض العربات الطبية

المتنقلة للعمل فى الجهات النائية ، وبذلت الجهود لتحسين مياه الشرب فى تلك الجهات

وكان لابد كذلك من العناية بالنواحى الاقتصادية فى حياة هـــذه الطبقات حتى يتبدل عسرها الى يسر وفقرها الى رفاهية . ومن ثم فقد اعدت بعض الولايات التى يعنيها الامر مشروعات تقضى بتوزيـــع الاراضى على أفراد هذه الطبقات ، وتهيئة النظم التعاونية التى تكفل استثمارا مجزيا

وقد أفرد مشروع السنوات الخمس مبلغ ٣٢٫٨٥ مليون جنيـــه للقيام بهذه الاصلاحات المتشعبة ، منه اكثر من ١٦٫٧٩ مليون جنيه تدفعه الحكومة المركزية كى تعين الولايات على تنفيذ هذه المشروعات

التعمير وايواء المهاجرين

قدر عدد المهاجرين الذين وفدوا على الهند فى سنة ١٩٥١ بما يقرب من سبعة ملايين ونصف المليون ، منهم خمسة ملايين جاءوا من باكستان الغربية . ثم تلا ذلك ٦٠٠٫٠٠٠ مهاجر آخر فروا الى الهند من باكستان الشرقية . وقد أدى تدفق المهاجرين بهذه الكثرة الى امتداد أجل تنفيذ مشروعات التعمير حتى نهاية الفترة المقررة لمشروع السنوات الخمس

وقد وفقت البلاد الى اسكان ما يقرب من نصف عدد المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم فى باكستان الغربية ، فى الاقاليم الزراعية ، وعلى الاخص فى بنجاب وببسو ، واما النصف الآخر فقد اسكنوا فى المدن ، ولم يتبق فى المخيمات التى ضربت للمهاجرين سوى النساء والاطفال ، والشيوخ والمرضى ، الذين لا عائل لهم

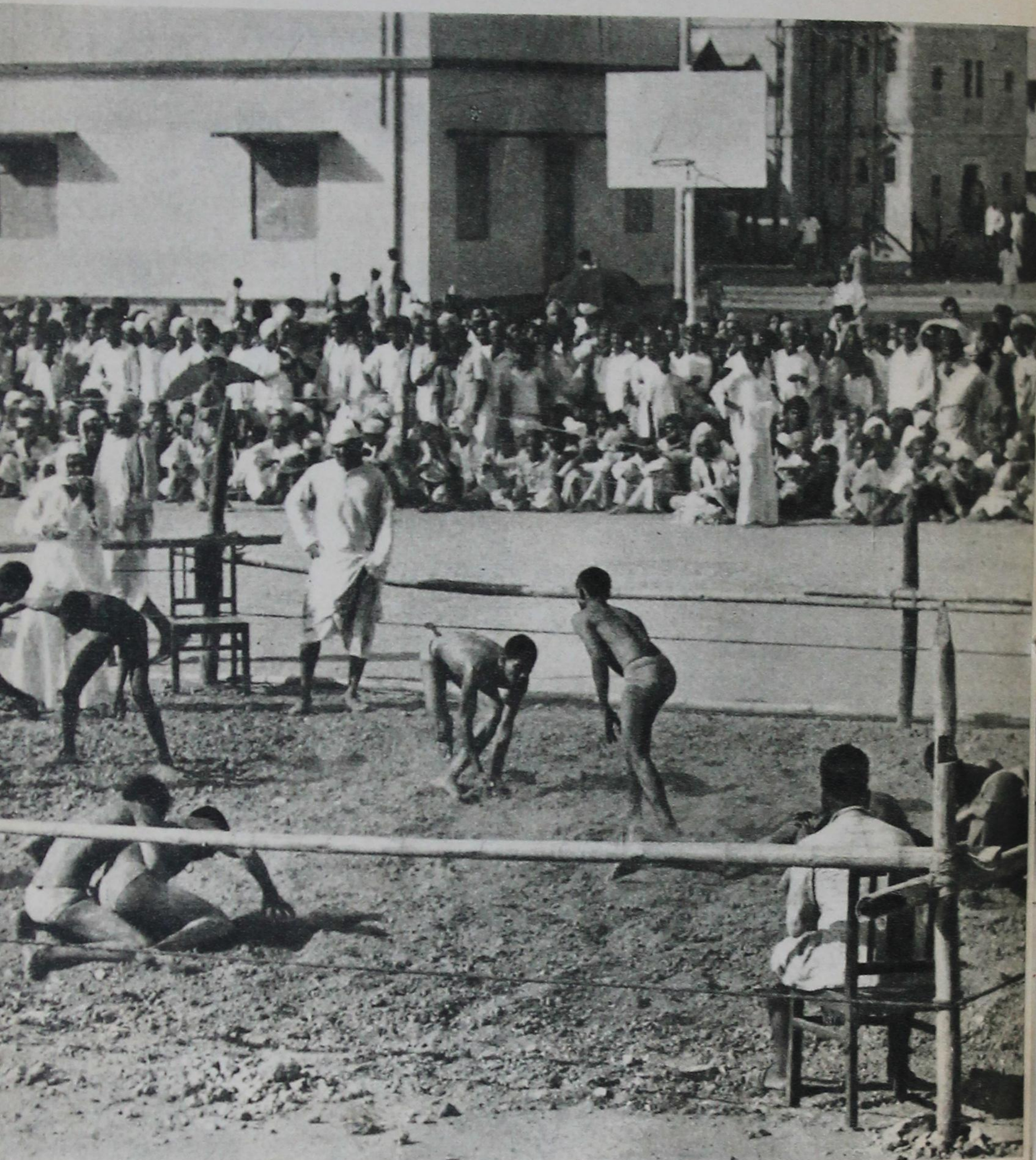
ولم يكد ينتهى شهر مارس سنة ١٩٥٣ حتى كان قد تم اسكان معظم المهاجرين الى المدن فى بيوت او على الاقل فى مستعمرات سكنية انشئت حول أطراف المدن الكبرى . وهكذا نشأت اثنتا عشرة مدينة جديدة فى قلب الهند

وزيادة على ذلك فقد قدمت حكومات الولايات للمهاجرين قروضا بلغت فى جملتها ٨٫٠٣ مليون جنيه من الاعانات التى وصلتهـــا من الحكومـــة المركزية ، حتى يستطيعوا أن يدبروا أمر اقامتهم بأنفسهم ، كما أفرجت ادارة تمويل مشروعات التعمير عن مبلغ آخر قدره ٣٫٦٥ مليون جنيه للغرض نفسه . كذلك بدأت السلطات أخيرا فى دفع تعويضات عن الاملاك التى خلفها المهاجرون وراءهم فى باكستان الغربية

أما الذين أخرجوا من ديارهم فى باكستان الشرقية فقد أسكن مايقرب من ٢٥٠٫٠٠٠ عائلة من عائلاتهم فى مزارع الشاى وغيرها من الاراضى الزراعية

والسياسة التى يجرى عليها العمل فى اسكان المهاجرين فى المدن تقوم على أساس امدادهم بالمواقع وبالقروض اللازمة ، وترك عملية البناء يتولونها بأنفسهم

وقد بلغت جملة ما انفق على ايواء المهاجرين حتى نهاية سنة ١٩٥٣—٥٤ مايزيد على ١٤٦ مليون جنيه صرف منها ٥٤٫٧٥ مليون جنيه عند بدء العمل فى تنفيذ مشروع السنوات الخمس



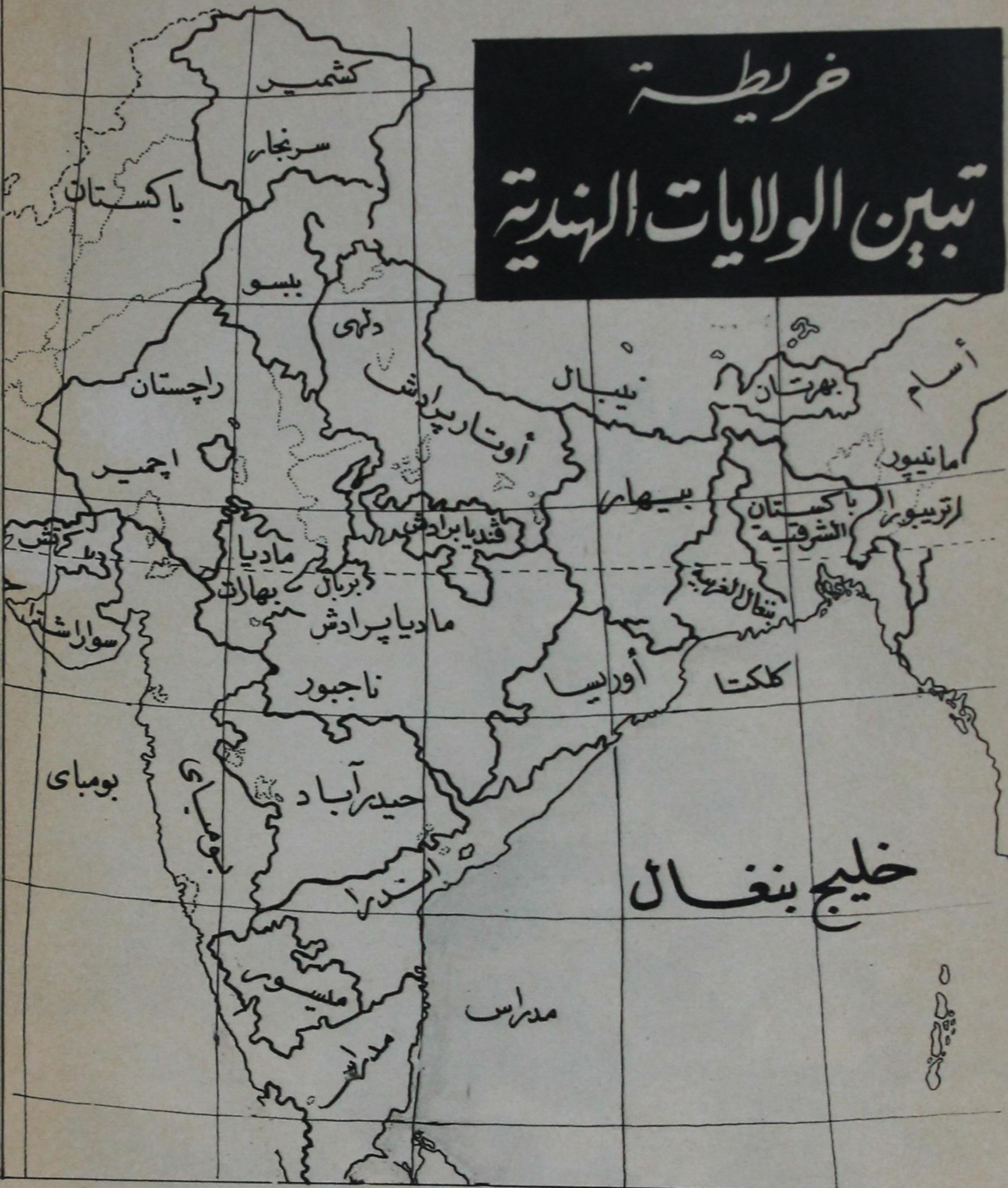
أحد الاندية الرياضية للعمال



تعليم بنات القرية القراءة والكتابة وشغل الابرة



افراد الشعب يتهافتون على المساهمة فى القرض الوطنى لتنفيذ مشروع السنوات الخمس


خريطة
تبين الولايات الهندية
كشمير
سرنجار
باكستان
ببسو
دلهي
راجستان
اجمير
أوتارپرادش
نيبال
بهوتان
أسام
مانيبور
اتريبورا
بيهار
باكستان الشرقية
بنغال الغربية
مادیا بهارت
مادياپرادش
سوراشترا
ناجبور
أوديسا
كلكتا
بومباى
حيدرآباد
اندرا
خليج بنغال
ميسور
مدراس

النواحى المالية
لمشروع السنوات الخمس

كانت مسودة مشروع السنوات الخمس التى وضعت فى سنة ١٩٥١ تقضى بتخصيص مبلغ ١ر٣٠٨٩ر١ مليون جنيه للاعمال الحكومية خلال فترة المشروع . وقد وضعت برامج السنتين الاوليين على هذا الاساس وقدرت النفقات خلالهما بمبلغ ٠٥ر٤٢٧ جنيه

ولما خرج المشروع فى صيغته النهائية كانت جملة تكاليفه قد ارتفعت الى ٣٧ر٥١٠ر١ مليون جنيه ، ولذلك كانت برامج السنة الثالثة وما يليها أوسع نطاقا من برامج السنتين الاولى والثانية . وقد بلغت المصروفات التى قدرت لسنة ١٩٥٣ــ٥٤ لمشروعات الاصلاح بمبلغ ٤٩ر٣٠١ مليون جنيه ، مما يصل بجملة المصروفات عن السنوات الثلاث الاولى الى ما يقرب من ٧٣٠ مليون جنيه

تمويل المشروع

قامت حكومات الولايات فى خلال السنوات الثلاث الماضية باتخاذ اجراءات تهدف الى تقرير ضرائب جديدة ، غير انه سرعان ما تبين أن المبالغ الاضافية التى جمعت من هذا الباب لم تكن كافية ، على أن الولايات أفادت من جهة أخرى من المنحة التى منحتها لها اللجنة المالية بمقدار ٦ر١٤ مليون جنيه فى السنة . ثم جاء التحسين فى سوق المال فانعش حركة القروض التى عقدتها الحكومات حتى ازدادت هذه القروض من ٧٦ر٨ مليون جنيه فى سنة ١٩٥١ ــ ٥٢ الى ٤١ر١٢ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٢-٥٣، والى ٤٧ر٢٨ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٣ــ٥٤ . وقد صادفت الدعوة بين الناس الى الادخار واستثمار مالهم فى تمويل المشروع نجاحا يذكر حتى تجمع مبلغ ١٩ر٧٥ مليون جنيه فى السنتين الاولى والثانية من جملة المبلغ الذى قدره مشروع السنوات الخمس من هذا الباب فى نهاية المدة وقدره ١ر١٩٧ مليون جنيه . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فان الحكومة المركزية تقوم باعانة الولايات عن طريق القروض والمساعدات حتى يتيسر لها تمويل مشروعاتها الخاصة

يضاف الى الموارد الداخلية فى تمويل المشروع باب آخر ، بعد أن أصبحت البلاد فى وضع مستقر يسمح لها بالسحب على نصيبها من العملة الاسترلينية ويتيح لها

الحصول على مساعدات من الخارج . وقد بلغت جملة ما تسلمته الهند من مساعدات خارجية منذ بداية مشروع السنوات الخمس ، باستثناء قرض القمح من الولايات المتحدة فى سنة ١٩٥١ ، زهاء ٩٧ر٠٩ مليون جنيه . ويشمل هذا المبلغ المساعدات التى منحت بمقتضى اتفاقية التعاون الفنى وقد وصل الى ٥٧ر٦٧ مليون جنيه حتى يونية سنة ١٩٥٤ ، وبمقتضى مشروع كولومبو وقدره ٢٠ر٤٤ مليون جنيه . كذلك وافق البنك الدولى على صرف مبلغ ١٧ر٥٢ مليون جنيه بصفة قروض لمشروع وادى دامودار وبرنامج التوسع فى شركة الهند للحديد والصلب . وتقوم مؤسسة فورد فى الوقت عينه بتمويل بعض برامج تدريب الفنيين . يضاف الى ذلك ما تضطلع به حكومة النرويج من المساعدة فى مشروع استغلال مصايد الاسماك فى ترافنكور - كوشين

وقد ترتب على التغيير الذى طرأ على حالة الاسواق فى سنة ١٩٥٣ على اثر انتهاء الرخاء المؤقت الذى جلبته الحرب فى كوريا ازدياد مفاجىء فى صفوف المتعطلين عن العمل ، مما جعل تعديل مشروع السنوات الخمس امرا لا مفر منه . فاستقر الرأى على التوسع فى النواحى التى تؤتى ثمرا عاجلا وتؤدى فى الوقت عينه الى امتصاص اعداد كبيرة من المتعطلين . فاما فى الحكومة المركزية فقد ركز معظم الاهتمام على التوسع فى برنامج التعمير وايواء المهاجرين حتى سنة ١٩٥٥-٥٦ وعلى وضع برنامج جديد شامل لبناء الطرق . واما فى الولايات فقد اتجهت العناية الى الاقاليم التى استفحل فيها النقص فى المواد الغذائية

وقد قدرت الزيادة التى اقتضاها هذا التعديل بمبلغ يتراوح بين ١٠٩ر٥ ، ١٢٧ر٧٥ مليون جنيه ، وسيغطى هذا المبلغ عن طريق استحداث عجز فى الميزانية

مساهمة الشعب فى تنفيذ برنامج الاصلاح

كان التعاون النغمة الرئيسية التى تسود الجهود التى تبذل فى تنفيذ مشروع السنوات الخمس . ذلك لان الاهداف التى رسمها المشروع لا يمكن تحقيقها الا عن طريق التعاون والتساند بين افراد الشعب من جهة وبينهم وبين الحكومات المختلفة من جهة أخرى . ومن ثم كان لابد من حملة واسعة للدعاية لهذا المشروع . غير أن الدعاية وحدها لاتكفى للوصول بنا الى الغرض المنشود ، ولذلك رؤى بالاضافة الى ذلك ، اشراك أفراد الشعب أنفسهم فى تنفيذ بعض الخطوات العاجلة التى تعلمهم فوائد التعاون وتكسبهم بعض التجارب ، وذلك بانشاء أعمال محلية صغيرة يسهمون فيها بجهودهم ، ويستطيعون عند اتمامها أن يتبينوا الفائدة التى تعود عليهم من جراء ذلك

ولذلك فقد بدأ العمل فى تنفيذ برنامج « أعمال التنمية والانعاش المحلية » فى ابريل سنة ١٩٥٣ . وتشمل هذه الاعمال ، من بين ما تشمل ، تزويد الجهات المختلفة بمياه الشرب الصالحة ، وتنفيذ الاعمال الصحية ، وانشاء الطرق الزراعية فى القرى ، وتحسين المبانى المدرسية ، والقيام ببعض الاصلاحات الزراعية . وقد تم بالفعل اقرار ١٢٥ر٠٠٠ من هذه الاعمال حتى الآن ، قدر لتنفيذها مبلغ ٥٥ر٢ مليون جنيه

وساهمت المنظمات المتطوعة التى تعمل من أجل رفاهية الشعب فى الاشراف على تنفيذ هذه الاعمال ، وفى مقدمتها منظمة « بهارات سيواك ساماج » (جمعية الخدمات الهندية) ، التى أخذت على عاتقها تشجع الأفراد على المساهمة فى تنفيذ المشروع وحملهم على أن يؤدى كل منهم واجبه بقدر ما تتسع له طاقته . وكذلك الدعوة الى الادخار التى تقوم بها احدى المنظمات النسائية المتطوعة وتصل بها الى كل بيت . يضاف الى ذلك مشروعات النهوض بالجماعات التى تقوم على التعاون الايجابى بين الافراد بغية اصلاح شئون انفسهم والارتفاع بمستوى حياتهم

مقتطفات
من تصريحات بعض الشخصيات البارزة بشأن تنفيذ مشروع السنوات الخمس

يجدر بنا قبل ان نختتم حديثنا عما تم تنفيذه من مشروع الهند الكبير خلال السنوات الثلاث الماضية ان نورد رأى بعض الشخصيات البارزة فى مدى ما اصابته الهند من نجاح فى تنفيذ مشروع السنوات الخمس الذى يعتبر بحق المرحلة الاولى من مراحل الانعاش القومى

فقد خطب رئيس الجمهورية الهندية فى الاذاعة بمناسبة الاحتفال بعيد الجمهورية فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٥ فعبر عن « النجاح الباهر فى مشروعات التنمية والتعمير » قائلا : « ولا ريب فيما وطدنا عليه العزم لتنفيذ المشروعات التى تعود على شعبنا بالخير العميم . وليس ثمة مايدعو الى عدم الرضا بما يبذله الشعب من جهود لتحقيق هذا الهدف . واذا كانت النتائج غير براقة الى الحد الذى ترسمه هذه المشروعات فى بعض النواحى فما ذلك الا لاننا مازلنا فى دور تلمس أدوائنا والتغلب عليها . وان بناء شعب ليستلزم وقتا طويلا ، ونحن لم نتعد بعد العيد الخامس من اعياد الجمهورية، وما خمس سنوات الا فترة لا تذكر فى تاريخ شعب تليد كشعبنا »

وتحدث رئيس الوزراء جواهر لال نهرو امام اللجنة الوزارية لمشروعات وديان الانهار فى ١٤ اكتوبر سنة ١٩٥٤ فقال : « لقد كنا وما زلنا منهمكين فى انجاز كثير من المشروعات الكبرى ، وهى مشروعات من الضخامة بحيث كان مجرد اضطلاعنا بها عملا ينطوى على الشجاعة والاقدام . ولقد تابعنا خطواتنا فى سبيل انجازها حتى كدنا نصل الى المرحلة النهائية لاتمامها ، وهذا وحده ـ بغض النظر عن الفوائد الاخرى التى تعود علينا منها ـ من شأنه ان يشحذ عزيمتنا وان يضاعف قوتنا ، تلك القوة التى تأتى من احساس الشعب بقدرته على القيام بالاعمال الكبيرة ، وما يتبع ذلك من ثقة بالنفوس واعتزاز بالتجارب المكتسبة »

* * *

وافتتح مستر جولزاريلال نأندا وزير التخطيط والتنظيم المناقشة التى جرت فى

مجلس الشعب الهندى فى ٢٢ ديسمبر الماضى بشأن مراحل التقدم فى تنفيذ مشروعات السنوات الخمس ، فقال ان العام الثالث من الأجل المضروب للمشروع هو عام حاكل من نواح عدة . فان السرعة التى تتم بها المشروعات فى جميع أرجاء البلاد ، والطريقة التى تقبل بهـا الولايات على تنفيـذها وتحشد قواها من أجل تحقيق الأهداف المرسومة ، هى عنوان صحيح على القوة التى ينطلق بها هذا المشروع الى الأمام »



فهرس

مكتب الهند للنشر والاستعلامات
بالقاهرة